المؤسسة العسكرية تمسك الخيوط وهدفها اعادة انتاج النظام السياسي بصيغة مقبولة دوليا

كلمة حول سياقات لحظة الانتخابات الموريتانية

احمد بابانا العلوي*

.1

منذ زمن ليس بالقصير حاولت بكل قوة ان ابتعد عن الكتابة او الخوض في الانتخابات الموريتانية الجارية... لاسباب لا اريد الخوض فيها، فبعضها ذاتي والبعض الآخر موضوعي... ولكن المهم في الامر كله، هو انني حاولت ان اقنع نفسي بان اكون على مسافة كمثقف وكاتب عن الوضع الموريتاني المعقد نتيجة لتناقضاته العميقة سواء منها الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية او الثقافية، وهي تناقضات تعمقت وتجذرت بفعل وصول العسكر الى سدة الحكم منذ حوالي ثلاثة عقود.

هذا الوضع وصل الى افق مسدود خلال العقد الماضي واصبح الجسم الموريتاني يتطلب اجراء عملية كبيرة لانقاذه من سكتة قلبية وشيكة.. الا ان غياب الحكيم او النخبة السياسية المؤهلة للقيام بالدور التاريخي لانقاذ الدولة والمجتمع من الدخول في نفق مسدود سيؤدي حتما الى الاضمحلال ونظرا لان العسكرة ادت بالفعل الى عقم سياسي اجتماعي حقيقي.. فان النخبة الحاكمة لجأت الى مسكنات وعمليات تجميلية تلبي متطلبات خارجية او مصالح فئوية داخلية آنية، ولكنها بالتاكيد لا تعالج الازمة العميقة للدولة والمجتمع في لحظة العولمة الجارفة التي سوف تعصف بالعديد من الاوضاع الهشة التي لم تعد تلائم المتغيرات المتسارعة للعالم في الالفية الثالثة.

لقد كتبت رايي في الاوضاع، وقلت كلمتي، وانصرفت، وقد يقول قائل بان رأي الكاتب قد لا يسمن ولا يغني من جوع، وعلى كل حال فالراي قبل شجاعة الشجعان... اما ما يعني الكاتب فهو ما عبر عنه امير الشعراء احمد شوقي رحمه الله:

قف عند رأيك في الحياة مجاهدا
ان الحياة عقيدة وجهاد

نعم لقد حاولت النأي عن الكتابة في الشأن الموريتاني الا ان شيطان الكتابة الذي يأخذ بناصية الكتاب، وتلابيبهم كما يعلم جمهرة الكتاب قد يدفع الكاتب الى ان يكتب في امر لا يحبذ تناوله اما لعبثيته او لانه اصبح عصيا على الادراك!..

الا ان سلطان الكتابة قد يفرض نفسه على الكاتب، وسلطان الكتابة مثل الهوى فانه «غلاب»!

.2

ان مهمة الكاتب ان يكون شاهدا على عصره ومجتمعه... لان الكتابة تعبير عن راي اي عن رؤية وتصور بمعنى الحكم والتقدير وادراك لحقائق الاشياء بموازين العقل والضمير..

في حين ان انعدام الرؤية لدى اي مجتمع يعكس بالفعل حالة من فقدان النخبة لقدرتها الادراكية ووعيها بشروط التقدم ومن ثم ابقاء المجتمع في وضعية بدائية متخلفة.

لا شك بان انعدام الرؤية سيؤدي حتما الى فقدان الوعي الذي هو تعبير عن تخلف حضاري وتاريخي... ولكي يخرج المجتمع من حالة التخلف لا بد من اعادة بنائه وفقا لشروط جديدة قادرة على التفاعل مع العالم ومع التاريخ...

ذلك ان جوهر عملية السياسة في معناها الحديث هو قدرة الدولة والمجتمع على اشباع الحاجيات وتحقيق المصالح الحيوية.. وبعبارة اخرى انها جملة العوامل التي تسمح لمجتمع ما ان يوفر لكل عضو فيه جميع الضمانات الاجتماعية اللازمة لتطوره. هذه العلاقة التطورية التي تنقل مجتمع ما من حالة التخلف والبداوة والجمود الى حالة الحضارة والتطور والفعالية... لا يمكن ان تتحقق الا بتوفر شروط تغير شبكة العلاقات الاجتماعية وبتغير شبكة العلاقات الاجتماعية يظهر نظام اجتماعي جديد يتيح للجماعة ان تتطور الى شكل راق من اشكال الحياة الاجتماعية...

ومن هذا المنظور فان النظم الاجتماعية هي اساس كل حركة سياسية تشمل المجتمع في حالة المحافظة او التقدم..

وبالتالي من الوهم ان نتصور ان نظاما غارقا في بداوته الاجتماعية والسياسية وعقليته العشائرية وتخلفه الاقتصادي والثقافي، سوف يتحول الى دولة مؤسسات وقانون.. لمجرد ان المؤسسة العسكرية الحاكمة قررت اجراء انتخابات لتنقل البلاد الى جنة النظام الديمقراطي!.

هذا نوع من المجازات والكنايات التي يختلط فيها الواقع بالخيال فيتم استبدال مشتقات قديمة بالمشتقات الجديدة الا ان المشتقات الجديدة لا تخرج عن كونها صورا وتعبيرات لسلوكيات النظم العسكرتارية التي سادت البلد منذ عقود...

اما خلاصة ما يجري الآن فهو مجرد تصارع القوى وتدافع المطامع، وتنافس على مراكز الحكم بين ذوي الحول والحيلة، وهناك فئات من العسكريين ورجال الدين وكبار التجار والمغامرين والمحتالين سوف يثبون الى مراكز الحكم ويستأثرون بسلطانه، مستعينين باعوان من الدهاة واصحاب الحيلة، وتجار السياسة... وعلينا ان نعلم بان الديمقراطية اجراءات لتحقيق الحرية وتحرير الارادات، وعملية تنظم ممارسة الحرية.. فاذا تمسكنا بالاجراءات وحدها او بشكل النظام، فاننا نفتح المجال لتزييف جوهر الحقيقة...

ثم ان الغاية من سياسة المجتمعات هي المحافظة على قوة الدولة ومناعتها في معترك الامم.. وبغير مناعة ولا قوة لا امان على الدولة من الضياع او الخضوع لاعدائها.

.3

تنصب الخيام الاميرية في مختلف الاحياء والمقاطعات والدوائر الانتخابية للعاصمة الموريتانية «نواكشوط» بمناسبة انطلاق الحملة الانتخابية البلدية والتشريعية التي ستجرى يوم 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 وقد انخرطت النخب السياسية الموريتانية بجميع اطيافها في العملية الانتخابية ربما املا في احداث تغيير ما على موازين القوى السياسية التي فرضها النظام العسكري الذي يسود البلاد، منذ ما يناهز ثلاثة عقود، نهبت خلالها الثروة الوطنية وسرق المال العام وانتشر الفساد واستحكم، بل اصبح هو الثقافة السائدة وتم تدمير النسيج الاجتماعي وشل قدرات المجتمع المدني، واطلق العنان للفساد والافساد المنظم، وكل ذلك بغية ابعاد المجتمع عن التفكير في الانتقال الى نظام سياسي مدني حقيقي يكون فيه تدبير الشأن العام شفافا ومراقبا من طرف مؤسسات حقيقية ذات مصداقية معبرة عن ارادة الامة.

وعندما ضاقت السبل بالنظام العسكرتاري الحاكم، انقلب على راس النظام في الثالث من اب (اغسطس) 2005، وحل محله على راس الدولة رئيس الشرطة، وتم تقديم وعود قاطعة باجراء بعض اصلاحات اقتصادية ودستورية تتوج باجراء انتخابات بلدية وبرلمانية ثم رئاسية في سنة 2007 كل ذلك بقصد نقل السلطة الى المدنيين، حسب الوعود القاطعة التي قدمها العسكر الى الراي العام الموريتاني... والسؤال الذي يطرح نفسه بمناسبة انطلاق المسلسل الانتخابي الموريتاني هو هل وضعت فعلا الآلية السليمة والناجعة للانتقال نحو نظام مدني حقيقي تقوده نخبة وطنية لديها برنامج ومشروع اصلاحي ينقل البلاد من البداوة الفكرية والسياسية الى مجتمع متحضر يؤسس لدولة متطورة يشارك مواطنوها في صنع مستقبلهم بانتخاب مؤسسات تمثل ارادتهم الحرة؟

لعل المتابع للتطور الدستوري والسياسي في هذه المنطقة من العالم سوف يلتزم موقفا حذرا من التجربة الدستورية الموريتانية ربما لانها لا زالت جد بسيطة ومتواضعة من حيث موقعها في المسيرة الديمقراطية والمؤسساتية.. ولكن هذا لا يمنع الباحث او الدارس انطلاقا من منطق العلم ومنطق التجربة معا ان يسائل ويحلل التجربة انطلاقا من الممارسة العملية للصناع وما يمكن ان يترتب على ذلك في المستقبل..

واذا ما نظرنا الى التجربة من منظور الثقافة السياسية اي كل ما يتعلق بتدبير الشان العام من نظام سياسي وقواعد تنظيم العلاقات العامة، ومجالات عمل مؤسسات الدولة وادوار هيئات وتنظيمات ومكونات المجتمع المدني والسياسي، وآليات اشتغالها، ووسائل التعبير عن توجهات الراي العام، وكذلك الخيارات، ومناهج وطرق التدبير، واتخاذ القرارات، وكل ما له علاقة بمزاولة العمل السياسي...

فلا بد من تحديد شكل النظام الذي ترتكز عليه التجربة في ثقافتها السياسية، ويؤثر في بلورة الخيارات والتوجهات والممارسات، ولا شك باننا امام نظام سياسي ينتمي الى النظم السياسية التقليدية البسيطة والبدائية باعتبار ان التمايز الابرز بين الدول ونظم الحكم يتجسد فيما تتميز به سياستها او يطبع هذه السياسة من الاجماع والاتفاق، والشرعية والتنظيم والفعالية، والاستقرار، وتلك التي تعاني سياستها من عجز على هذا الصعيد. ما اريد التركيز عليه في هذا المجال هو ان النظم السياسية المبنية او المؤسسة على قواعد واصول وتقاليد وتراكم تجارب... هي التي لدى مواطنيها وقادتها رؤية مشتركة للمصلحة العامة للمجتمع، بحيث توجد بيروقراطية فاعلة، ونشاط اقتصادي متطور، ورقابة مدنية على القوات المسلحة واجراءات من اجل تنظيم انتقال السلطة وضبط الصراع السياسي، اما المجتمعات التي يسود فيها النظام السياسي التقليدي البسيط فالحكم فيها غير فعال يفتقد للاستقرار ويعاني من ضعف الثقة المتبادلة بين المواطنين في الولاء القومي العام، كما يعاني من الضعف في المهارات والقدرات التنظيمية.

ويمكن ان نضيف الى العناصر السابقة ما اشار اليه احد الباحثين الغربيين من ان الدولة في البيئة العربية العشائرية كانت دائما مؤسسة ضعيفة، كما ان المصلحة الخاصة كانت دائما اعلى من المصلحة العامة... وباختصار فان ما نريد التاكيد عليه ان هناك بونا شاسعا بين المجتمعات المتطورة سياسيا والمجتمعات المتخلفة... وبالتالي فان التحول من نظام اجتماعي الى آخر يتم وفقا لعملية التغير الاجتماعي والاقتصادي بحيث اذا انهارت البنيات التقليدية فيحب استحداث مؤسسات اجتماعية او اشكال جديدة للوصول الى مستوى عال من التطور السياسي. الا ان القدرة على انشاء مثل هذه المؤسسات يتطلب تحرير الارادات بخلق ديناميكية اجتماعية الامر الذي سيؤدي الى ايجاد تنظيمات اكثر فعالية تعتمد على المهارات والقدرات التنظيمية للشعوب... وبالتالي فان الاصلاح السياسي هو اختيار من طرف شعب ما بارادته الحرة من اجل التحرر من نظام يكبل قدراته ويعطل تقدمه ثم الانخراط في مؤسسات تعبر عن تطلعاته في الانتقال من طور التخلف الى طور التقدم، فان عملية الاصلاح لا بد ان تتمخض عن فعاليات المجتمع وقواه الحية، ولا تتم عن طريق املاء او وصاية من طرف مجلس عسكري كما هو الحال بالنسبة للتجربة الموريتانية، فالاصلاح الحقيقي هو الذي تقوم به القوة الحية بالبلاد، وهي وحدها المؤهلة للقيام بها، لانها هي وحدها التي تعبر عن الوعي بضرورة الانتقال من نظام الدولة التقليدية الى دولة المؤسسات حيث المشاركة السياسية الواسعة لكل فئات المجتمع وحيث المراقبة الشفافة ليس فقط لمزاولة الحكم ولكن لمزاولة العمل السياسي اي كل ما له علاقة بالشأن العام ان الذين ينتظرون من التجربة الحالية ان تغير من جوهر السلطة في البلاد، واهمون اشد الوهم لان تغير جوهر السلطة لا يتم الا وفق معادلة اجتماعية تغير من بنية الدولة وهيكلية المجتمع ذلك ان اشكالية السلطة تعتبر الركن الاهم في عملية الاصلاح السياسي، وبدون تغيير جوهري في بنية العلائق الاجتماعية فلن يكون هناك بالامكان ظهور قوة اجتماعية فاعلة وقادرة على خلق نظام اجتماعي متوازن تتوزع فيه السلطة على مؤسسات مسؤولة ومراقبة من طرف المجتمع.

فالمسألة لا يمكن حصرها في سياق انتخابي من اجل الحصول على مقعد في البرلمان ولكنها تكمن بالاساس في دور المؤسسة البرلمانية التشريعية والرقابية وفي السلطة المخولة لها دستوريا من اجل ان تكون قوة فاعلة في تطوير المجتمع..

ان المراقب الموضوعي للشان السياسي الموريتاني والذي يسعى الى فهم النسق السياسي بكل تعقيداته، سوف يصل الى نتيجة اساسية وهو ان ما يجري على الساحة الموريتانية لا يعدو ان يكون مظهرا من مظاهر الحالة التي اطلق عليها الباحث زكي العيدي ZAKI LAIDI ديمقراطية النسكافي La dÇmocratie NescafÇ بحيث تصبح الديمقراطية مجرد سلعة استهلاكية، او اطارا شكليا بدون مضمون لان عملية الاصلاح تحتاج الى نخبة وطنية تحمل مشروعا مجتمعيا لاعادة بناء المجتمع وتاهيل مؤسسات الدولة وتحرير الارادات والطاقات الخلاقة للمجتمع... هذا المشروع غائب تماما عن التجربة الموريتانية التي وضع العسكر خطوطها وقواعدها... وهي بالتالي لن تختلف كثيرا عن التجارب السابقة التي مورست خلال العقود الفارطة، بل انها تكرار لها بصبغة اخرى.

.4

ان الباحث المدقق في مكونات المشهد السياسي في اللحظة الراهنة وعلى المدى المنظور ونتيجة لتراكمات العقود المنصرمة سوف يتوصل الى ان السلطة الحقيقية المنظمة التي تمسك بجميع خيوط القرارات داخل دواليب الدولة وخارجها هي المؤسسة العسكرية.

وبالتالي فان الهدف الاستراتيجي من العملية الجارية، سواء وعت النخبة بذلك او غاب عنها الوعي والادراك، هو اعادة انتاج النظام السياسي بصيغة اخرى مقبولة من طرف القوى الدولية المؤثرة، وتفرضها بالداخل موازين القوى القائمة...

فالعملية السياسية القائمة تقضي بادماج النخبة السياسية وترويضها داخل حقل سياسي حددت فيه ادوات اللعب، ورسمت القواعد كلها بشكل مسبق، وفرضت على الجميع بغرض تكريس هيمنة المؤسسة العسكرية كسلطة محورية داخل الحقل السياسي.

.5

هذه هي ملامح الصورة كما بدت لي كملاحظ ودارس يراقب الشأن الجاري من بعيد.. اما معركة الاصلاح فهي معركة مستمرة، وممتدة عبر صيرورة الزمن لانها تروم اصلاح الحكم، واصلاح المجتمع، واصلاح الدولة فهي بالتاكيد معركة صناع المستقبل... اما الاشكال الفارغة من كل مضمون فانها قد تدول بفعل القوة ومنطقها الى حين ولكنها في النهاية الى زوال...

ان مسألة الحكم كما يرى استاذنا «العقاد» رحمه الله مسألة تتنقل بها الحلول من عصر الى عصر والعلم بمواطن الخطأ والصواب منها افضل واسلم من الجهل بها على كل حال..

فلا بد من الزاد الضروري للمقابلة والمقارنة بين التجارب المتوالية، لتثبيت اصول الحكم وقواعد الحقوق، طلبا للاصلاح والكف عن الطغيان والاستبداد في جميع العصور.

* كاتب من موريتانيا

مصر من الغيبوبة الى الغابة

د. مصطفى عبد العال*

■ دون اي مواقف ايديولوجية من النظام الحاكم في مصر ودون اي تحيز انساني تجاه الرئيس مبارك يمكننا القول بدون اي رتوش ان مصر عاشت ربع قرن من الغيبوبة تحت حكم الرئيس مبارك واعوانه فمنذ مقتل الرئيس السادات وتولي مبارك للسلطة، والنظام في مصر يفرز مقولات وصيغ لا علاقة لها باي واقع ملموس فيما عدا تلك الفترة القصيره من الزمن التي عانى خلالها المصريون من صدمة اغتيال السادات في مشهد رأته الدنيا كلها وما تلى هذا الاغتيال من دعوة الرئيس الجديد الى لم الشمل من اجل اعادة الاستقرار الى وطن مصدوم من سياسات رئيس راحل جعل خصوماته السياسيه خصومات شخصية ثأرية فدفع حياته ثمنا لهذا الوضع الثأري الذي يجد جذورا في الثقافة المصرية رغم كل مظاهر الدعة بل والخضوع، هذه الفترة الزمنية القصيره نسبيا والتي لم تتعد الثلاث سنوات من عمر نظام امتد لربع قرن سمحت للرئيس ونظامه ان يمرروا ترهات عن الرخاء والديمقراطية واستعادة مصر لدورها العربي دون اي تمحيص او تحقيق لما يطرح ويقال.

وما ان اخذت الحياة دورتها وخرج الناس من صدمة مقتل الرئيس السادات حتى بدأ النظام الذي جاء الى السلطة تحت رايات المصالحة والاستقرار الى تقوية ادواته القمعية ليس فقط في مواجهة من قتلوا السادات والذين لم يجدوا تأييدا من الناس لفعلتهم حتى وان تعاطفوا مع قتل الرئيس، بل ان تنشيط الآلة القمعية كان لمواجهة كل التيارات مع اضافة نوعية جعلته قمعا مختلفا عما مارسه النظام الناصري وكذلك نظام الرئيس السادات، هذه الاضافة النوعية كان سببها عدم وجود مشروع وطني لا على الطريقة الناصرية ولا الساداتية بل ان المشروع كان مرتكزا على اصلاح الصرف الصحي وعمل جسر يخفف من زحام المرور، مما اعطى النظام شكلا جعل الناس تراه بل ويتحدث هو عن نفسه كمجرد شركه للمقاولات وليس كسلطة ودولة ووطن بحجم مصر، هذه الاسباب ادت كما قلنا الى اضافة نوعية جعلت الخلافات السياسية بين النظام ومعارضيه تنزل الى مستوى نقد شركه تقوم باصلاح طريق وتختلس من ميزانية الاصلاح وليس خلافات حول قضايا الحق في الحرية في مواجهة الحقوق الاجتماعية كما كان الحال مع عبد الناصر او الخلاف حول كون مصر قائدة للمنطقة العربية ام وكيلا للغرب فيها كما كان الحال مع السادات، هذا التردي في مستويات الاختلاف والجدل السياسي ادى الى فرض مناخ خطير في مصر دفع بالناس الى ان تحصر جهدها في السعي وبجهد لاانساني من اجل توفير اساسيات الحياة بينما السلطة تحدث الناس عن رئيس يجوب العالم من اجل البحث عن قروض لاطعام شعب يكاد ان يتضور جوعا.

هذا المناخ والقبول به ادى الى فرض غيبوبة عامة التفت حول مصر وبنيها فاصبح حواريو النظام لا يجدون حرجا في ان يتقيؤوا على الناس مقولات من نوعية (ان اهتمام الرئيس بمحدودي الدخل ينبع من ان الرئيس نفسه من محدودي الدخل) هذا بينما الناس تتحدث فيما بينها وفي اطار الغيبوبة العامة عن عمولات وسرقات تصل الى عشرات الملايين من الدولارات يقترفها النظام وحواريوه، ولان للغيبوبة منطقها فقد تصور الجميع حكاما ومحكومين ان هذا مناخ مستقر ويمكن ان يدوم دون ان يتفكروا فيما يمكن ان يحدثه من تراكمات سوف تؤدي حتما الى تغيرات ذات ابعاد اخطر من الغيبوبة التي هي في ذاتها وضع شديد الخطورة، ومن هنا تم الانتقال من الغيبوبة الى الغابة عبر احساس النظام بضرورة تشديد القبضة الامنية لحماية الغيبوبة واستمرارها وردع كل من تنتابه حالة من الافاقة ولان مصر خرجت من اي دور اقليمي يستلزم تقوية الجيش اضافة الى خطورة دعم جيش يشكل دائما المؤسسة القادرة على تغيير النظام قامت السلطة في مصر بترك العنان لجهاز الشرطة الذي يستطيع قمع من يفيق دون ان يتمكن من تشكيل اي تهديد للسلطة نفسها بما لها من (جيش) يحمي الرئيس وعائلته، وهكذا اصبح من الحتمي تغيير شعار ان الشرطة في خدمة الشعب فهي ليست مجرد شرطة بل جيش جديد بمهمات جديدة وكما حدث اثناء حكم عبد الناصر عندما تحول بعض رجال الجيش الذي كان المؤسسة الاقرب الى قلب الرئيس الى مجموعة من اللصوص والساديين اصبحت الشرطة هي المؤسسة البديلة لمؤسسة الجيش الناصرية، وظهر الضابط الذي يرغم مواطن يسعى للمرور عبر نقاط تفتيش الى ان يكون اسير حرب دائرة بين سكان مغلوبين على امرهم ومماليك جدد يأمرون المواطن بخلع سرواله وتقبيل الاحذية ليتفادى الاغتصاب الجنسي.

هذه الوقائع التي لا يمكن تصور حدوثها حتى في ظل حراب الاحتلال الاجنبي دعمتها الغيبوبة مما ادى الى قيام ضابط اخر ليس فقط بتهديد المواطن بالاغتصاب بل باغتصابه فعلا وتصوير واقعة الاغتصاب من اجل عرضها على من يعرفون الضحية لكي لا يتمكن المواطن من الاختفاء داخل الغيبوبة وعدم الحديث عما حدث له وكأنه لم يحدث، هذاالضابط والنظام الداعم له راهنا على ان الغيبوبة ليست كافية لتعميق انكسار الناس بل ان تعميق الانكسار يجب ان يؤدي الى اقرار منطق الغابة التي يعرف الارنب فيها انه ارنب في مواجهة الذئب الذي يتصرف كذئب، وبالرغم من منطقية هذا الرهان المنحط الا اننا ما زلنا بكل السذاجة الممكنة نراهن على ان الناس حتى وان غابت عن الوعي واصابتها الغيبوبة فمن الصعب بل قد يكون من المستحيل ان تفقد كل القدرات الانسانية والتي منها التفكير في معنى الحياة اذا ما اصبحت مليئة بكل هذا الذل والامتهان، هذا التفكير قد يؤدي الى تعميق منطق الغابة بظهور جماعات تغتال رجال الشرطة او تحرق مقارهم وهذا جد خطير اذ انه قد يحول الارنب الانساني الى قنبلة متحركة لا يستطيع اي ذئب الوقوف في وجهها، ولاننا لا نريد ان نصحو من غيبوبتنا على هذا الكابوس فانه من الاجدى والاجدر بمصر وبالمصريين ان تدفعهم قدراتهم الانسانية عبر التفكير والبحث عن استعادة الادمية الى اتخاذ مواقف جماعية تغير النظام من جذوره وتلقي به الى مزبلة التاريخ ونفيق جميعا من غيبوبة طالت فأدت بنا الى ان يصبح الوطن مجرد غابة.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

هل يمكن لروسيا ان تعود لتلعب دور القوة العظمى؟

د. محمد عجلاني*

■ لا شك بان روسيا تملك كل امكانيات القوة للعودة الى الساحة الدولية ولعب دور كبير ومؤثر فيها، فهي تملك موارد غازية ونفطية هامة جدا يمكن ان تستخدمها كسلاح كبير لانتزاع مكاسب دولية، كما حصل مؤخرا مع جورجيا واوكرانيا، وبالاضافة الى ذلك فهي قوة نووية تستطيع ان تؤثر في هذا المجال عبر مجلس الامن كما يحدث حاليا في قضيتي ايران وكوريا الشمالية، وبالاضافة الى هذه الموارد النفطية والغازية هناك موارد اخرى في روسيا لا تقل اهميتها عن الغاز والنفط، وهما الماء والاخشاب، فروسيا من الدول الغنية جدا بالمياه العذبة وهي غير مهددة تماما حتى على الامد الطويل جدا بنقص في كمية المياه بل ستستخدم ربما هذا السلاح كقوة اضافية في المستقبل كما تفعل بذلك تركيا.

اما الاخشاب فالغابات الروسية تستطيع ان تزود الروس بالحطب للتدفئة وحتى على سنوات طويلة جدا، في حال لم ترد ان تستخدم الغاز او النفط.

بالاضافة الى كل هذا وذاك، فموقع روسيا الاسيوي وقربها من بحر قزوين وايران والمناطق الغنية بالنفط وحدودها مع الصين ستجعل منها قوة كبيرة تؤثر وتستفيد من هذا الموقع الجغرافي ان استخدمته افضل استخدام. وروسيا لم تكن عبر التاريخ دولة عادية، ان كان في ايام القياصرة او في ايام الاتحاد السوفييتي، ولذلك يحسب لها الغرب الف حساب، ولكن عوامل القوة هذه ترافقها عوامل ضعف كبيرة على الساحة الداخلية.

1 ـ الفساد والترهل الاداري والبيروقراطي الذي ورثته روسيا بوتين عن الحكم الشيوعي والفترات السابقة والتي لم تستطع التخلي عنه.

2 ـ غياب الحريات بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى، حتى ان الحريات المسموح بها لا تمارس ووضع وموقع الصحافيين واغتيالهم في وسط موسكو دليل كبير على ذلك.

3 ـ لم يحل الحكم المركزي في موسكو مشاكله مع الاقليات العرقية والدينية ومنها قضية منطقة الشيشان التي ستبقى خنجرا في ظهر روسيا طالما لم تتمكن السلطة الروسية من ايجاد الحل المناسب لها.

4 ـ روسيا بحاجة الى مؤسسات حقيقية فمؤسساتها الحالية تعمل وكأنها من دول العالم المتأخر، وهي لا تتناسب مع طموحات وتوجهات القيادة الروسية، ولا يمكن لموسكو ان تطالب بوضع دولي كبير على مستوى التجارة الدولية اذا كانت تجارتها الداخلية وغرف تجارتها تتحكم بها اقلية اوليغارشية ضيقة وانانية.

* رئيس مركز دراسات الحياة السياسية السورية في باريس

انتهت مهمة رامسفيلد فجاء دور غيتس!

هل سيورط الصهيونيون امريكا في حرب مع ايران؟

سمير جبور*

«انني أدعو الى قيام اسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية وقائية ضد ايران..
يستطيع احمدي نجاد أن يقضي على الحلم الصهيوني من دون أن يضغط على الزر...»
(أفرايم سنيه نائب وزير الحرب الاسرائيلي)

لم يكن رحيل او ترحيل دونالد رامسفيلد مجرم الحرب ومهندس تدمير العراق من قمة وزارة الدفاع ناجما عن ضغوطات شعبية وحزبية في الساحة الامريكية وحسب، وانما ايضا بفعل مساعي المحافظين الجدد، أنصار اسرائيل وحلفائهم من المسيحيين اليمينيين المتصهينين الذين انقلبوا على ذلك المسخ وقرروا القاءه، بعد أن سخروه في خدمة الاجندة التي وضعوها بالتنسيق مع قادة اسرائيل تحت عنوان «الشرق الاوسط الجديد» والذي لم يكن سوى تدمير العراق الذي نشهد فصوله الآن. ومن ثم مواصلة المسيرة التدميرية كما فعلوا في الصيف الماضي في لبنان ويحاولون تطبيق الشيء نفسه على سورية وايران.

المحافظون الجدد ضغطوا على الرئيس بوش خادمهم المطيع من اجل ازاحة رامسفيلد لانه اصبح ورقة محروقة ولم تعد صالحة لاستعمالها من اجل متابعة تنفيذ مخططهم التدميري في الشرق الاوسط: «تنظيف» هذه المنطقة من اعداء اسرائيل وخلق بيئة استراتيجية جديدة تنعم فيها اسرائيل بالطمأنينة لمواصلة تطبيق اجندتها الاستراتيجية التسلطية في المنطقة العربية وتصفية القضية الفلسطينية بابادة الشعب الفلسطيني التي نشهد فصولها يوميا.

المحافظون الجدد اعضاء اللوبي الصهيوني اختفوا عن الانظار لفترة من الوقت ودفنوا رؤوسهم في الرمال بعد أن تعرضوا لوابل من الانتقادات بافتضاح دورهم في توريط الولايات المتحدة في حرب لا طائل تحتها، وليست لها اية علاقة بمصالحها القومية. حرب عدوانية قامت على الاكاذيب وطبخت في اسرائيل وسخّر الثلاثي بوش ورامسفيلد وتشيني لتنفيذها. حرب دفع اكلافها الشعب الامريكي بالدم (2845 جنديا) وبالمال (342 مليار دولار). وضحاياها 655,000 مواطن عراقي بريء. علاوة على تدمير الوطن العراقي لكي لا تقوم له قائمة بعد الآن.

ثم عاد أنصار الحركة الصهيونية هؤلاء يطلّون برؤوسهم من جديد ليضعوا اللوم لما آلت اليه حرب العراق من فشل، على رامسفيلد جاعلين منه «كبش فداء» على محرقة أغراضهم الجهنمية. وقد لقي رامسفيلد المصير الذي يستحق بعد أن جنّد نفسه في خدمة اغراضهم، تعميه كراهيته للعرب. وهكذا فعلوا مع كولين باول وزير الخارجية السابق الذي ارتضى على نفسه ان يكون شاهد زور ولاعبا اجيرا على مسرح اعمالهم الاجرامية. وبعد أن احترق هو ايضا وانفضحت لعبته البهلوانية، نحّوه جانبا واصبح الآن في عالم النسيان. ثم جاءوا بكوندا رايس المعروفة بدهائها لتتقن دورها في الدفاع عن اسرائيل والتغطية على حروبها العدوانية كما فعلت خلال حرب لبنان الاخيرة.

ولكي يخفوا دورهم في ازاحة رامسفيلد، جاء توقيت «استقالته» متزامنا مع فوز الديموقراطيين في انتخابات الكونغرس للتغطية على الهدف الحقيقي من التخلص من رامسفيلد. اذ اراد هؤلاء المحافظون الجدد ـ من وراء ازاحة رامسفيلد ـ خلق مناخ مريح لخليفته روبرت غيتس وزير الدفاع الجديد الذي سيستخدمونه من اجل التخطيط لشن حرب على ايران بحجة تدمير امكاناتها القادرة على صنع قنبلة نووية كما يزعمون.

الاسرائيليون يهددون ايران ويحثون بوش على الحرب

لم تكد تمضي 48 ساعة على تعيين غيتس وزيرا للدفاع بدلا من دونالد رامسفيلد حتى انطلق قادة اسرائيل يحذرون من امتلاك ايران سلاحا نوويا مهولّين بالاخطارالتي تتهدد العالم من جرّاء ذلك.

فقد اعلن الجنرال المتقاعد يوسي كوبرواسر الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الاسرائيلية انه ليس من المستبعد ان تقع مواجهة عسكرية مع ايران لان «الايرانيين يريدون تغيير النظام العالمي». وتابع انهم «يريدون امتلاك العنصر الاهم الذي يجعل منهم قوة عظمى... وهذا امر يجعلنا نشعر بالقلق ازاءه». وقال الجنرال الاسرائيلي المتقاعد محرضا «ان هذه ليست مشكلة اسرائيل وحدها. نعتقد انه يجب على العالم ان يهتم بهذه المشكلة وعلى الرئيس بوش أن يلتزم بما يقول».

وعشية سفره الى الولايات المتحدة للاجتماع مع الرئيس بوش أطلق ايهود اولمرت رئيس حكومة اسرائيل تهديدا مبطنا الى ايران بقوله «على الايرانيين ان يفهموا انهم اذا لم يقبلوا بمطلب الاسرة الدولية بوقف برنامجهم النووي، فانهم سيدفعون الثمن غاليا». وسيحاول اولمرت ان يقنع بوش بتوفير حماية امريكية في حال بادرت اسرائيل الى مهاجمة ايران بحجة تطويرها سلاحا نوويا.

أحمدي نجاد يستطيع ان يقتل الحلم الصهيوني دون أن يضغط على الزر

وكان افرايم سنيه وزير الحرب الاسرائيلي قد أطلق دعوة صريحة بشن حرب على ايران قائلا: «انني ادعو الى قيام اسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية وقائية ضد ايران، وانا ادرك انعكاساتها المحتملة. أني اعتبر أن هذا هو الملاذ الاخير، وربما يكون الملاذ الوحيد». وحذر سنيه مهولا بالخطر الايراني على اسرائيل بقوله انه في حال امتلاك ايران سلاحا نوويا، فان الكثيرين من يهود اسرائيل سيعيشون «تحت غيمة مظلمة من الخوف» وسيرحلون عن الدولة. وهكذا «يستطيع احمدي نجاد أن يقتل الحلم الصهيوني من دون أن يضغط على الزر».

وأما بنيامين نتنياهو «نبي الشر» فقد ظهر مؤخرا على شاشة (BBC) مهولا انه في حال امتلاك ايران سلاحا نوويا فان الغرب سيقع تحت رحمتها وسوف تشكل خطرا على العالم بأسره. واعترف نتنياهو بانه حذر من هذا الخطر قبل عشر سنوات.. وبالفعل كان نتنياهو أول من ابتدع خرافة امتلاك العراق وايران وليبيا «اسلحة دمار شامل». ففي كتابه «مكان بين الامم» الذي صدر باللغة العبرية سنة 1995 تحدث عن خرافة احتمال امتلاك ايران للقنبلة النووية في الصفحات 131، 355، 359، 360، 392، 394.

من ايران، غيت الى ايران، غيتس

روبرت غيتس وزير الدفاع الجديد ليس غريبا عن الساحة الايرانية ولا عن التعاون مع الاسرائيليين. اذ ان اسمه ارتبط بفضيحة «ايران ـ غيت» او «ايران ـ كونترا» التي وقعت اثناء حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية ـ الايرانية). ففي سنة 1986 قام روبرت غيتس بدور فعال في اقناع ادارة الرئيس رونالد ريغان ببيع اسلحة امريكية الى ايران في مقابل اطلاق سراح الرهائن الامريكيين في طهران والرهائن الامريكيين الذين اختطفهم حزب الله في بيروت.. وكان عضو اللوبي الصهيوني مايكل ليدين الذي كان مستشارا لوزير الدفاع الامريكي آنذاك اقنع الرئيس ريغان بأن تقوم اسرائيل بتزويد ايران بالاسلحة التي تحتاجها على أن يذهب جزء من تلك الاموال الى جيوب الاسرائيليين والجزء الآخر الى منظمة الكونترا في نيكاراغوا لاسقاط حكومة ساندينستا المعادية لاميركا. بالاضافة الى تنفيذ صفقات مخدرات من امريكا اللاتينية. ولكن سرعان ما انكشف امر تلك الصفقات التي أدت الى سقوط الرئيس ريغان. ومما زاد في حدة تلك الفضيحة أن اسرائيل صدرت ثلاث شحنات من الاسلحة الى ايران الا ان تلك الاخيرة لم تطلق سراح الرهائن سوى الكاهن بنيامين وير. وتردد آنذاك ان الاسرائيليين اتفقوا مع الايرانيين لتمديد امد تزويدهم بالسلاح لجني المزيد من الاموال من قبل اسرائيل ومن اجل تمكين ايران من الحاق الهزيمة بالعراق. وقد كانت هذه اكبر فضيحة في تاريخ الولايات المتحدة الحديث.

وبالنسبة الى دور روبرت غيتس وزير الدفاع الامريكي الجديد في تلك الفضيحة وتواطئه مع الاسرائيليين، فقد اشار اليه التقرير النهائي للمجلس الامريكي المستقل الخاص بمسالة ايران ـ كونترا ان «غيتس كان مقربا من شخصيات عديدة لعبت ادوارا مهمة في فضيحة ايران ـ كونترا. اذ كان في موقع جعله ملما بنشاطاتهم». ولذا يمكن التكهن بان الاسرائيليين وحلفاءهم من المحافظين الجدد سيبادرون بالتنسيق مع غيتس لاقناع ادارة الرئيس بوش ـ كما فعلوا في العراق ـ بشن هجمات على المنشآت النووية في ايران تبادر اليها اسرائيل باستخدام احدث الاسلحة الجوية الامريكية، على أن توفر الولايات المتحدة وسائر دول حلف الاطلسي الحماية اللازمة لاسرائيل في حال قيام ايران بضربها بالصواريخ.

واذا ما استجابت الادارة الامريكية لدسائس اسرائيل، فان مهاجمة ايران قد تشعل حروبا طاحنة في الشرق الاوسط، وربما تؤدي الى صدام مع روسيا وانهيار معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التي وقعتها ايران ولم توقعها اسر